

قلق متزايد للأمم المتحدة بسبب تصاعد العنف شمال غربي سورية

بالمدينين“. والأحد، أفاد مراسل الأناضول، أن عدد الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم نتيجة هجمات قوات النظام السوري والمجموعات الإرهابية الأجنبية المدعومة من إيران على مناطق سكنية في محافظة إدلب وصل إلى 13.

وفي مايو 2017، أعلنت تركيا وروسيا وإيران، التوصل إلى اتفاق على إقامة "منطقة خفض تصعيد" في إدلب، ضمن اجتماعات أستانة المتعلقة بالشأن السوري.

المدينين في الأسابيع الأخيرة، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال“. وأضاف: "تشير آخر تقاريرنا إلى مقتل 7 مدينين بينهم 3 أطفال، في قصف على قرية بيلون بريف إدلب الجنوبي، وإصابة 7 مدينين آخرين بينهم فتاة".

وأردف: "تغير مثل هذه الهجمات مزيدا من المخاوف بشأن الامتثال للقانون الإنساني الدولي الذي يتطلب من الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وتقليل الحاق الأذى

أعربت الأمم المتحدة، عن "القلق البالغ" إزاء تصاعد العنف في شمال غربي سوريا والذي يشكل "خطرا متزايدا" على المدينين.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، عبر دائرة تلفزيونية مع الصحفيين بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وقال حق: "أسفر القتال المستمر عن مقتل وإصابة عشرات

في ظل التطورات الإقليمية المتعددة والتطورات الدولية

التغيرات السياسية... الورقة الأدق والأصعب على الساحة الفلسطينية

استشهاد فلسطيني وإصابة المئات بمواجهات مع الجيش الإسرائيلي بالضفة

استشهد فلسطيني متأثرا بجراحه وأصيب مئات آخرون في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، خلال فعاليات منددة بالاستيطان، في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان وصل الأناضول، إن الفتى محمد منير التميمي (17 عاما) استشهد متأثرا بجروح حرجة أصيب بها بالرصاص الحي، في قرية النبي صالح، شمالي رام الله (وسط). وفي وقت سابق، قال الناشط في "المقاومة الشعبية" باسم التميمي، للأناضول، إن "مسيرة منددة بالاستيطان انطلقت بعد صلاة في قرية النبي صالح، ومن ثم اندلعت مواجهات مع الجيش الإسرائيلي الذي اقتحم القرية". وأضاف التميمي، أن الجيش الإسرائيلي أطلق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، وهو ما أسفر عن إصابة فتى بالرصاص الحي في بطنه بجراح خطيرة، جرى على إثرها نقله إلى إحدى المستشفيات في مدينة سلفيت، قبل أن يعلن لاحقا عن استشهاده.

وفي سياق متصل، قالت جمعية "الهلال الأحمر" الفلسطيني (غير حكومية)، في بيان وصل الأناضول، إن طواقمها تعاملت مع 320 إصابة في بلدتي بيتا وأوصرين جنوبي نابلس (شمال) خلال مواجهات مع الجيش الإسرائيلي.

ويرفض الفلسطينيون في أوصرين إقامة بؤرة استيطانية على قمة جبل "صبيح" من أراضي بلدة بيتا جنوبي نابلس، والقرية من القرية. وبيّنت الجمعية، أن من بين الإصابات 21 بالرصاص الحي، و68 بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و11 بحروق، و25 جراح السقوط والإصابة المباشرة بقنابل الغاز، و195 بحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وفي بيت رجن شرقي نابلس (شمال)، أصيب 5 فلسطينيين بالرصاص المعدني، وعشرات بحالات اختناق، بحسب ما ذكر شهود عيان للأناضول.

وفي بلدة كفر قدوم، شرقي قلقيلية (شمال)، قال مراد اشتوي منسق لجان المقاومة الشعبية في البلدة، للأناضول، إن الجيش الإسرائيلي أطلق الرصاص الحي، والمعدني، وقنابل الغاز المسيل للدموع، تجاه مئات الفلسطينيين.

وأوضح أن عشرات المشاركين في المسيرة المنددة بالاستيطان الإسرائيلي، أصيبوا بحالات اختناق، جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع، وتم علاجهم ميدانيا.

الرئيس التونسي يمدد حالة الطوارئ 6 أشهر

قرر الرئيس التونسي قيس سعيد، تمديد حالة الطوارئ في البلاد 6 أشهر حتى 19 يناير المقبل. جاء ذلك في العدد الجديد الصادر من الجريدة الرسمية التونسية "الرائد الرسمي" في 24 يونيو الماضي، تم تمديد حالة الطوارئ شهرا واحدا إلى 23 يوليو الجاري، وكان سعيد مدد حالة الطوارئ 6 أشهر اعتبارا من 26 ديسمبر 2020، إلى 23 يونيو 2021.

وأواخر عام 2015، أعلنت تونس حالة الطوارئ أول مرة، إثر حادث إرهابي، ومنذ ذلك الحين يتم تمديدھا لعدة مرات بفترات متباينة.

وشهدت تونس في مايو 2011، أعمالا إرهابية تصاعدت حدتها في 2013، راح ضحيتها عشرات من عناصر الأمن والعسكريين والسياح الأجانب.

وتتمتع حالة الطوارئ وزارة الداخلية صلاحيات استثنائية تشمل منع الاجتماعات وحظر التجوال وتفتيش المحلات ليلًا ونهارًا، ومراقبة الصحافة والمنشورات والبريد الإلكتروني والسينمائية والمسرحية وغيرها.

وهذه الصلاحيات تطبق دون وجوب الحصول على إذن مسبق من القضاء، الأمر الذي يواجه بانتقادات دولية ومحلية متزايدة.

ليبيا: «الأعلى للدولة» يرفض التصرف «الأحادي» بقانون الانتخاب

أعلن المجلس الأعلى للدولة الليبي، رفض أي "تصرف أحادي" في إقرار قانون الانتخابات العامة بالبلاد، جاء ذلك في بيان للمجلس الأعلى للدولة (نيابي- استشاري)، لتوضيح موقفه من إقرار القانون المنظم للانتخابات في ديسمبر المقبل.

وأفاد البيان بأن "إقرار قانون الانتخابات العامة هو من اختصاص مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وأن أي تصرف أحادي من الجهتين يعتبر مرفوضا طبقا لنصوص الإعلان الدستوري".

وأوضح أن "دور المفوضية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هو استشاري فقط في بعض الأمور الفنية". وأضاف: "فيما يتعلق بعدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد في المجلس التشريعي القادم، فإن المجلس يتمسك بما هو منصوص عليه في قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب"، دون توضيح.

وتابع: أي تعديل لابد أن يتم بالتوافق بين المجلسين، وأن المجلس الأعلى الدولة يجري مشاورات بشكل منتظم مع المفوضية العليا والبعثة الأممية بشأن الأمور الفنية للعملية الانتخابية".

واستند الأعلى للدولة الليبي في موقفه على المادة 23 من الاتفاق السياسي والتي نصت على "تشكيل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لجنة مشتركة مهمتها اقتراح مشروع قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة لاستكمال المرحلة الانتقالية"، حسب البيان ذاته.



مظاهرات العودة في فلسطين

عزت حامد

وعن هذه النقطة يقول الكاتب الصحفي هشام عبد الله أن الأدوار الإقليمية عموما في المنطقة ن مشيرًا إلى أنه لن يتطرق مباشرة إلى الاقتصاد ، قائلًا أن ما يهم تركيا الآن هو الممارسات السياسية ورصد ردود الفعل المرتبطة بها.

وقال عبد الله أن ما يجري على الصعيد السياسي سيؤثر بدوره على الكثير من الخطوات ، موضحا عدم وجود مسيرة تسوية... وما يجري هو انتهاك الفلسطينيين المنهكين والمتعبين والمقيمين مرة أخرى.

ويضيف عبد الله "لاحظ أن السلطة الفلسطينية ، تنتظر ما ستفعله إدارة بايدن، بالأحرى توجيهات إدارة بايدن، وهي توجيهات لا أكثر يتلقاها عمرو هادي، مسؤول لئس صاحب قرار، في المقابل تنتظر قيادة عباس حولها، فتجد إسرائيل غير مهتمة على الإطلاق بما يسمى التسوية. لذلك يذهب عباس إلى تركيا في الوقت الذي يواجه فيه انسدادا من كل المسارات، لا سيما مع تقديم ما يسمى إعادة إعمار غزة والهدنة مع إسرائيل إلى مستوى الأولوية، ليس لأهميته لإسرائيل والمجتمع الدولي، ولكن لاستخدامه لإطالة وضع الفلسطينيين المنهكين إلى أجل غير معروف.

حقيقة الأمر أن تركيا لن تستطيع المساعدة كثيرا. يتم استخدام تركيا من أجل الضغط على بعض من حركات المقاومة، و تركيا معنية في

دخول المنحة القطرية ، حيث لم تقوم قطر بتحويل الأموال التي تعهدت بها إلى غزة ، وهو ما أتى لعقبات لوجستية تاتي عقب رغبة بعض الأطراف الأممية و بدافع من إسرائيل إلى إدخال الأموال عبر حسابات بنكية إلى غزة.

وفي هذا الصدد أعلنت الدوحة إنها ستعود لمناقشة هذا الموضوع بعد عيد الأضحى. ووفقًا للإعلان القطري ستساعد وزارة المالية في السلطة الفلسطينية في تحويل الأموال بالتنسيق مع مصر وأوروبا.

اللافت أن بعض من الصحف الفلسطينية أشارت إلى أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية أفضل نسبيًا من غزة ، وهو ما تعترف به حتى مصادر رسمية في وزارة المالية الفلسطينية.

وأشارت استطلاعات صحفية توفر الكثير من المنتجات والسلع الاستهلاكية في الضفة الغربية بخلاف غزة التي تعاني كثيرا من الأزمات الغير للانتهاء أن بعض من الصحف ووسائل الاعلام المغربية من المقاومة اقترحت بدورها دورا لتركيا خلال الفترة المقبلة للمساعدة أو للمساهمة في حل هذه الأزمة الاقتصادية، خاصة وأن الواضح وجود الكثير من الأزمات المرتبطة أو المتعلقة بهذه النقطة وتسعى بعض من القوى الإقليمية إلى محاولة معالجة تلك الوصول إلى حل جذري لها.

تتواصل ردود الفعل على الساحة الفلسطينية في ظل رصد تداعيات الأزمة السياسية الحالية وتأثيرها الاقتصادي على أبناء الشعب الفلسطيني. وعن هذه النقطة يشير التليفزيون التركي في تقرير له إلى قوة التحدي الاقتصادي الذي يعصف بالكثير من المناطق الفلسطينية، بداية من غزة وحتى الضفة الغربية والقدس.

ويوضح التقرير أن الكثير من الفلسطينيين من أبناء حي الشيخ جراح يعانون من الكثير من الأزمات الاقتصادية ، وهو أمر لا فت خاصة مع حلول عيد الأضحى الذي لم يحتفل به الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني كالمعتاد بسبب دقة الأزمة الاقتصادية وصعوبة تكاليف الحياة في ظل الاحتلال.

ووصل الأمر إلى حد مهاجمة الكثير من القوى الشعبية لإسرائيل وتسببها في هذه الأزمة ، خاصة في ظل المشاكل المشتعلة اقتصاديا بالقدس، ورصد التقرير دعوات بالتهديدة أطلقها الكثير من القوى الوطنية الفلسطينية وهي الدعوات التي تاتي في ظل التصعيد الحاصل بحي الشيخ جراح بين الحين والآخر ورغبة الكثير من القوى السياسية في إحلال التهديدة بدلًا من أص تصعيد.

ولا يختلف الأمر في القدس عن غزة التي تواجه الكثير من التحديات خاصة مع تعطل

دعوة أممية إلى تشكيل حكومة لبنانية ذات صلاحيات كاملة



احتجاجات في لبنان

و"يونيفيل"، قوات دولية متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة، وتنتشر في مناطق جنوب لبنان، وتهدف لضمان حفظ السلام في المنطقة المحاذية للحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأُنشئت قوات "يونيفيل" عام 1978 استنادا إلى القرار الدولي رقم 425، وجرى تعزيزها بعد حرب صيف 2006 بين "حزب الله" وإسرائيل، للعمل على تنفيذ القرار 1701 ومساعدة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها.

الرئيسيين لمناقشة عمليات قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)".

وتابع حق "كما سيؤثر لأكروا منطقة عمليات اليونيفيل و يلتقي بأفراد القوة لشكرهم على خدمتهم في بيئة مليئة بالتحديات".

وأشار حق، إلى أن لأكروا "سيقوم بزيارة إلى الشرق الأوسط في الفترة من 25 إلى 30 يوليو الجاري".

وأردف "طوال فترة زيارته إلى كل من لبنان وإسرائيل سيعقد لأكروا اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة

دعت الأمم المتحدة، إلى تشكيل حكومة لبنانية ذات صلاحيات كاملة، يمكنها وضع البلاد على طريق التعافي.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، عبر دائرة تلفزيونية مع الصحفيين بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وقال حق، إن "دعوة الأمم المتحدة جاءت على لسان المنسقة الأممية الخاصة إلى لبنان جوانا ورونیکا، خلال جلسة مشاورات مغلقة لمجلس الأمن الدولي عقدت، وحضرها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان بيير لأكروا".

وأضاف: "سلطت ورونیکا الضوء في إفادتها على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية المتعددة والمتراكمة في البلاد وتأثيرها على الناس".

وأردف: "جددت المنسقة الخاصة دعوات الأمم المتحدة لتشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة يمكنها وضع البلاد على طريق التعافي".

ويعاني لبنان منذ أكثر من شهرين نقصا حادا في الوقود المخصص لتوليد الطاقة لعدم توافر النقد الأجنبي لاستيراده من الخارج، ما تسبب بتزايد ساعات انقطاع الكهرباء لنحو 20 ساعة يوميا.

ومنذ أكثر من عام ونصف، يعاني لبنان أزمة اقتصادية حادة تسببت بتدهور قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وانخفاض حاد في احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي.